«القائل بأن الديمقراطية هى من قبيل عدم الإيمان، لا يفهم الإسلام أو الديمقراطية».

(يوسف القرضاوى فى ٥ فبراير ١٩٩٠ لجريدة الشرق الأوسط اللندنية).

ـ ١ ـ

إن ما ذكرته عن حقوق الإنسان أردده ثانية، فيما يتعلق بالجدال الدائر حول الديمقراطية مع المسلمين فى العالم الإسلامى. إن نتيجة هذا الجدال المحموم ـ سواء بمفهومه الإيجابى أو السلبى ـ سيكون له أعظم الأثر على مستقبل الإسلام عامة وفرص انتشاره ووجوده فى الغرب.

إذا لم يتمكن العالم الإسلامى من تأكيد العنصر الديمقراطى الأصيل الكامن فى تكوينه، وإذا لم يوضح أن هدفه النهائى ـ المهدر حتى الآن ـ هو الديمقراطية، فإن الغرب لن يقبله كنموذج يحتذى به، وسيترتب على ذلك أن المسلمين لن يتمكنوا من تحقيق وتطوير إمكاناتهم فى شتى المجالات: الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، وسيعقب ذلك تخلفه وعجزه السياسى.

لا يمثل الدين والسياسة أدنى تناقض بالنسبة للمسلم، فالأمر لا يدور حول تقديس ما كالأمر فى الكنيسة الكاثوليكية، ولكن أسلمة السياسة.

ـ ٢ ـ

إذا ما تطرقنا إلى موضوع الديمقراطية، فإن من المفيد جدًّا التأكيد على أن الإسلام ـ فيما عدا بعض من فرق الصوفية ـ دين دنيا وآخرة على حدٍ سواء، وبالتالى دين سياسى إلى درجة كبيرة. فالله بالنسبة للمسلم حاضر فى الدنيا والآخرة، ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١٦٢﴾ لَا شَرِيكَ لَهُ وَبِذَٰلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ ﴿١٦٣﴾﴾ [الأنعام] ولذلك يتوجه المسلم بعد أدائه لصلواته بهذا الدعاء إلى الله: ﴿رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً﴾ [البقرة: ٢٠١]، ويرشده القرآن فى سورة القصص ﴿وَلَا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا﴾ [٧٧].

يأمر الإسلام بحمل المسئولية، كلًا فى نطاقه «كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته»[1]. كما أن على المسلم أن يستنكر الخطأ، وأن يغير الأمر المنكر وفق الحديث الشهير: «من رأى منكم منكرًا فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان»[2].

ووضعت آيات وأحاديث عديدة ضوابط حكم الدولة، والنشاط المالى والاقتصادى، وغيرها من مجالات النشاط الإنسانى.

لقد استطاع الإسلام بدمجه الدين بالدولة، أن يقدم نموذجًا يختلف تمامًا عن مفهوم الغرب للدين. ولقد أشار ولى عهد بريطانيا الأمير شارلز فى الخطبة التى ألقاها يوم ٢٧/ ١٠/ ١٩٩٣ فى مركز أكسفورد للدراسات الإسلامية إلى الحقيقة التالية: «إننا نقع فى شرك يتسم بالغرور الشديد إذا ما اختلط علينا الأمر، وقدَّرنا أن الحداثة فى بلدان أخرى هى أن يصيروا مثلنا. جوهر الإسلام هو رؤيته الاندماجية للكون. لقد خسر الغرب هذه الرؤية الاندماجية رويدًا رويدًا، حتى أضاعها».

من حقائق الأمور أن موقف المسيحية الأولى ـ على أقل تقدير ـ من السياسة يختلف عن موقف الإسلام. فالمسيح لا ينتمى إلى عائلة ذات زعامة فى قومها، كما أنه لم يشب ويكبر فى عاصمة المملكة اليهودية، بينما ولد محمد ﷺ فى مكة المركز المالى والاقتصادى والدينى لشبه الجزيرة العربية، سليلًا لعائلة من كبريات العائلات، تتوارث المهام السياسية والزعامة. ويزداد هذا الفارق حدة؛ لأن المسيح رأى الآخرة آتية مباشرة أمامه، ولذلك رأى المسيحيون الأوائل أنفسهم كآخر المسيحيين. ومن هذا المنطلق، كان التفكير فى تأسيس دولة مسيحية أمرًا لا معنى له، خاصة أن المسيح لم يحسب نفسه صاحب دين جديد يبشر له، إنما هو مصلح للدين اليهودى. أما محمد ﷺ، فكان يطلب من المسلمين العمل للدنيا والآخرة، وتوقع الاحتمالين، فناءً سريعًا للدنيا، أو استمرارية مديدة للتاريخ(*). وجَّه محمد ﷺ مسار الدعوة الإسلامية إلى تأسيس دولة إسلامية، خاصة بعد مطاردة أهل مكة للمسلمين الأوائل، وهجرتهم إلى الحبشة، فلبى دعوة أهل يثرب إلى بلدهم والإقامة فيها عام ٦٢٢، لتأسيس دولة تكفل للمسلمين ممارسة دينهم.

---

(١) البخارى [٢٤٠٩ و ٢٥٥٤]، وأبو داود [٢٩٢٨]، والترمذى [١٧٠٥].

(٢) مسلم [٧٨/ ٤٩]، والترمذى [٢١٧٢]، والنسائى ٨/ ١١١ ـ ١١٢.

(*) ويتجلى ذلك فى القول المشهور: اعمل لدنياك كأنك تعيش أبدًا، واعمل لآخرتك كأنك تموت غدًا ـ (المترجم)

فى ضوء ما سبق ذكره، نستطيع أن نفهم ـ بطبيعة الحال ـ أن يخلو العهد الجديد من نصوص ذات طبيعة قانونية وتنظيمية ـ اللهم إلا عددًا محدودًا جدًّا ـ بينما يزخر القرآن والسنة بالمئات من القوانين التى تنظم الحياة اليومية، بما فى ذلك المعاملات المالية والاقتصادية، والحياة السياسية.

لقد ظهرت الأمة الإسلامية ككيان جديد فى تاريخ البشرية، لا يعتمد الانتماء إليه على لغة أو لون أو عرق أو جنس، ولكن يعتمد فقط على الدين والإيمان المشترك.

كما لم يختلف الإسلام عن المسيحية ـ على أقل تقدير لما يقرب من ١٢٠٠ عام ـ فيما يخص وجودهما وأثرهما العلنى العام. فلقد استطاع القيصر قسطنطين باستيلائه على عرش الإمبراطورية الرومانية منذ القرن الرابع أن يعلى من شأن المسيحية ويضعها فى مصاف دين الدولة العظمى.

أما ما نتج عن هذا الأمر، فهو معروف، فلقد ظهرت مصطلحات مثل: مملكة الرب، تقسيم السلطة الدنيوية بين القيصر والبابا، الخلاف حول تنصيب القيصر عن طريق البابا، ومسيرة إعلان التوبة التى قام بها الإمبراطور هنرى الرابع، والتى عرفت بمسيرة كانوسا[٥] متذللًا طالبًا العفو من البابا جريجورى السابع عام ١٠٧٧. وكذلك إقامة دولة الڤاتيكان، وسطوتها، والحروب الصليبية، ومحاكم التفتيش، ومحاكمة الساحرات وحرقهن، وتحالف الملكين الكاثوليكيين جدًا فرديناند وإيزابيل.

وإننى أفسر عصر إعادة الميلاد (النهضة) وحركات الإصلاح والتنوير فى أوروبا، على أنهما رد فعل لسيطرة واستبداد الكنيسة فى مجال السياسة.

يوضح التحليل لعلمانية الغرب، وفك الرباط الدينى بين الكنيسة والدولة ـ بالرغم من كل ما يقال ـ أن الدولة والمجتمع، أى السياسة فى أوسع معانيها، إنما هى ذات صبغة مسيحية ـ بالرغم من كلّ ما يساق لنفى هذه الحقيقة ـ سواء كان هذا من الدين المسيحى أو الحضارة المسيحية، لذلك يرى چيفرى لانج أن تعبير علمانية الغرب، تعبير خاطئ، ويجانبه الصواب تمامًا[٣].

إن الدولة والدين فى جمهورية ألمانيا الاتحادية على سبيل المثال يبدوان منفصلين، ولكن

(*) نسبة إلى قلعة كانوسا فى إيطاليا. فقد حرم البابا جريجورى السابع ـ وكيل المسيح وممثله على الأرض ـ الإمبراطور الرومانى، فاضطر أن يُسافر إليه من الأراضى الألمانية إلى قلعة كانوسا فى الأراضى الإيطالية، ثم يقف عارى القدمين على الجليد لمدة ثلاثة أيام قبل أن يسمح له البابا بالدخول عليه، ليقبل قدميه، فيعفو عنه البابا ـ (المترجم).

(٣) لانج (١٩٩٥)، ص ١٩١.

هناك أعياد وإجازات دينية تقرها الدولة وتحميها. وهناك كذلك جمعيات دينية تحظى باعتراف وحماية الدولة. وتحصل الجهات المالية الحكومية ضريبة الكنيسة من أجل مساندتها. يقوم مدرسون حكوميون بتدريس مادة الدين فى المدارس الحكومية. كذلك يتم الأخذ بالقسم بالله أمام المحاكم، وفى القوات المسلحة، كما يتم توظيف رجال دين بهذه القوات، وتجد على حوائط الفصول الدراسية بالمدارس المسيح مصلوبًا.

أما فى قانون العقوبات، فتجد نصًّا مختصًا بجرائم الدين والرأى. وفى الفقرة ١٦٦، هناك ما ينص على حماية المشاعر الدينية (ليس المسيحية فقط)، كما يتوجه الرئيس والمستشار الألمانى بالحديث إلى الشعب الألمانى فى مناسبة أعياد الميلاد، وهى مناسبة دينية. لا يستشعر الألمان هذا على أنه فعل من أفعال جاهلية القرون الوسطى. إذن، فلماذا تشويه الإسلام وإلصاق كلِّ الصفات والنعوت الشيطانية به، بصفته يدعو لتأييد دور الدين فى الدولة؟ فالإسلام لا يهدف إلا إلى دولة فى هذا النطاق، دولة يتآلف فيها الدين والسياسة،والدين والاقتصاد، والدين والمجتمع.

هناك ليبراليون ويساريون متطرفون، وكذلك ملحدون متشددون من جميع المعسكرات والاتجاهات، يرون فى الارتباط الدائم والمستمر بين الدين والكنيسة مأساة عظمى. فهم لا يكتفون بالدرجة التى وصل إليها تهميش الله وتقليص المسيحية فى أوروبا. ومثالهم الذى يجب أن يحتذى به الجميع هو المكسيك وفرنسا، كدول تفصل الدين عن الدولة تمامًا. وهذا الاعتقاد خاطئ تمامًا؛ لأنهم يتناسون أن الدين يمكن أن يظهر فى صور شتى، مثل الأشكال البديلة للدين. وأحد أعراض هذا الموقف هو المفهوم الأمريكى «المواءمة السياسية ـ Political Correctness» الذى أخذ ينتشر عندنا. وإننى لا أرى تفسيرًا مقنعًا لمحاولة طمس بعض الموضوعات فى السياسة والإعلام وتحويلها إلى محرمات. كما لا أجد تفسيرًا مرضيًا لعدم التسامح الذى يعبر عن نفسه بأشكال عنيفة أمام مظاهر دينية ـ كارتداء غطاء الرأس للمسلمة ـ إلا فى سيادة بدائل للدين تبدو فى ظاهرها فقط علمانية (كما كان الحال من قبل مع الشيوعية).

لا يخلع المسلم دينه عن نفسه فى الحياة العامة ومجال العمل، كما يخلع المرء ملابسه(*)، شأنه.

ولقد أيقن كلٌّ من نوفاليس وكانط، وهما من أنصار العقلانية، أن القوى الدنيوية لا

(*) قال الدكتور صوفى أبو طالب ـ رئيس مجلس الشعب فى أيام السادات الأخيرة ـ إن الدولة تريد من المسلم أن يدخل فى الإسلام عندما يدخل المسجد، وعند خروجه من المسجد يخلع الإسلام ويرتدى حذاءه! قال ذلك عن دولة الرئيس السابق مبارك ـ (المترجم).

تستطيع أن تحافظ على توازنها، ما لم يتماسك المجتمع بفعل الدين وتكون النتيجة دائمًا صراع فى غابة من المصالح. وإلا لماذا ترهق اللجنة الأوروبية نفسها بمشروعها «منح أوروبا روحًا - Giving a Soul to Europe» إلا لكى تنفخ بعض الروحانيات فى القارة القديمة من جديد؟

لقد توصل دانيال بيل منذ ما يقرب من ربع قرن فى عمله «التناقضات الثقافية للرأسمالية - The Cultural Contradictions of Capitalism» إلى ما يلى: تؤدى الرأسمالية - التى تقوم على أسس وقيم كالكينية طبقًا لقول ماكس ڤيبر (القيم البروتستانتية وروح الرأسمالية) - إلى التدمير الذاتى إذا ما تحولت الرأسمالية إلى هوس تقدم اقتصادى وعلمى؛ وتتسمَّم المنظومة كلها بتحولها إلى نزعة استهلاكية، وتسيب جنسى، وعدم مبالاة وتقليد أعمى.

يوفر عالم ما بعد الصناعة كلَّ شىء ما عدا إجابات عن الأسئلة الكبرى التى تدور حول معنى ومغزى الحياة والوجود: من أين؟ إلى أين؟ لماذا؟.

ومن هذا المنطلق صرح الأمير شارلز بتاريخ ١٠ من يوليو ١٩٩٦ فى لندن فى أثناء إلقائه كلمة فى حفل عشاء: «لقد حاول العلم جاهدًا أن يتحول إلى ديكتاتورية، وأن يحتكر رؤيتنا وفهمنا للدنيا، بفصل الدين عن العلم. إننى أؤمن بأن الإبقاء على القيم الحضارية مرتبط بالإبقاء على إحساس دفين بالمقدس فى قلوبنا». واستطرد أمير ويلز قائلًا: «إننى على اقتناع تام بأن عالمًا يمثل فيه العلم والدين مكونات أساسية لرؤيتنا، لهو عالم أكثر تحضرًا وحكمة وتوازنًا. ولقد استطاع العالم الإسلامى أن يحافظ بشكل أفضل على رؤية العالم المتسقة والروحانية هذه، وهذا ما لم يتحقق لنا فى الغرب».

ولا ينقص المسلمين فهم طبيعة السياسة ولا الرغبة فى تقدم الدولة، والاقتصاد المزدهر، بل على العكس، لقد التزم المسلمون تاريخيًا بإقامة كيان دولة (غالبًا كيان واحد فقط)[٤] يضم كل المؤمنين، ويكفل للجميع المساواة، والعدالة، والرفاهية، والحرية والكرامة، أى نقيض الدولة القومية فى عالم الدول القومية.

لقد صور القرآن هذا الكيان الجماعى المثالى الذى يضم إخوة وأخوات: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١١٠].

(٤) عرض رائع لهذه المناقشة، انظر تميمى (١٩٩٧، ١٩٩٨).

ولكل هذه الأسباب، أصاب سقوط الخلافة عام ١٩٢٤ العالم الإسلامى فى مقتل، بالرغم من أن هذه الخلافة كانت قد أصبحت منذ زمن سابق مجرد رمز للوحدة السياسية للإسلام.

ويُعَدّ الحنين إلى الخلافة ـ إلى يومنا هذا ـ حقيقة ثابتة وقائمة لا تحتمل الإنكار، ولذلك استغرق الأمر الكثير من الوقت حتى يتقبل غالبية فقهاء المسلمين حقيقة نشأة كيانات قومية مسلمة (فى المناطق التى رسم حدودها الاستعمار) فى القرن العشرين.

فلقد كانت الدولة القومية بصفتها منتجا أوروبيًّا للقرنين ١٨، ١٩ دائمًا موضع رفض، وما كان لفقهاء الإسلام أن يتصوروا أن تقوم شعوبهم بالانخراط فى هذا الشكل السياسى، ولكن سرعان ما وجد الفقهاء الحل فى العودة إلى ابن تيمية، الذى قال منذ ٥٠٠ عام، إن الأهم بالنسبة لمستقبل الإسلام هو وحدة الأمة والشريعة، وليس وحدة الدولة والخلافة. ولقد صاغ سيد قطب هذه الفكرة عام ١٩٦٤ قائلًا: إن قومية الأمة هى إيمانها، ووطنها هو العالم الإسلامى دار الإسلام، وحاكمها هو الله، ودستورها القرآن، وبهذا احتلت الشريعة مكانة الخليفة كرمز للهوية والوحدة الإسلامية(٥).

لا يتطلب القانون الإسلامى ـ أى الشريعة ـ شكلًا محددًا للدولة المثالية. فعلى كل جيل من المسلمين أن يجتهد للتوصل إلى تنظيم الدولة الذى يتماشى على أفضل ما يكون مع موروثاته ودرجة تطوره، ويحقق أفضل مصالحه.

وشريعة أهل السنَّة (غالبية المسلمين) لا تستلزم بأى حال دولة ثيوقراطية، أى دولة تحكمها سلطة رجال الدين على غرار ما يحدث فى إيران، أو ما حدث فى أوروبا تحت سيطرة الكنيسة الكاثوليكية.

أما أهم الشروط التى يجب توافرها فى كيان حكم إسلامى صحيح، هو أن يسود فيه الإجماع على من يحكم وكيف يحكم، أى أن يتم الحكم بموافقة الغالبية، حتى يكون هناك عقد (بمفهوم روسو) يحكم العلاقة بين الشعب والحكومة، ويسمى العقد الاجتماعى، وهو فى الإسلام البيعة.

- ٣ -

هنا نكون قد وصلنا إلى ذروة مناقشة «الإسلام السياسى»، وهى تتلخص فى السؤال

(٥) كرامر (١٩٩٧) ص ٥٠، وبالنسبة لقطب ص ١١٠.

الآتي: ما موقف الإسلام من الديمقراطية؟ ويمكننا أن نستمع إلى إجابات عديدة ومتنافرة. ولكن يمكننا القول بأن هناك بعض الأصوات آخذة فى الخفوت، وهى تلك الأصوات التى ترفض الديمقراطية فى العالم الإسلامى. ونقول نريد الشورى وليس الديمقراطية، وليس هناك مشكلة كبرى فى الاختلاف على الأسماء.

وكما هو الحال بالنسبة لفكرة حقوق الإنسان، فهناك بعض الأفكار الخاصة بالديمقراطية مرتبطة عند المسلمين بمشاعر وخواطر محددة، تأتى مرتبطة بالقوى الاستعمارية التى هيمنت عليهم.

وهناك كذلك سبب آخر لنفور بعض المسلمين من الديمقراطية، وهو المعنى اللغوى حيث تتم ترجمة هذه الكلمة بأنها حكم الشعب وسلطة الناس. وبالنسبة للمسلم، فالحكم لله وحده.

يقول كثير من المفكرين من أمثال محمد أسد، وفتحى عثمان، وراشد غنوشى، وحسن الترابى وچيفرى لانج إن «حكم الله» لا يعنى بأى حال من الأحوال أن الله قد سلب البشر الحكم فى الدنيا. ولكن حكم الله يعنى بالضرورة أن تحكم كلمته أى القرآن، وتحكم شريعته البشر؛ ولذلك يجد الإنسان نفسه أمام السؤال المهم: كيف يحول البشر كلمة الله وشريعته إلى قوانين ونظم تحكم حياتهم وتعاملاتهم[٦](*)؟

ويرى حسن الترابى أن نظام الحكم الإسلامى الأمثل هو إسلام ديمقراطى؛ وجاء على لسانه: «إن الإسلام يرفض الحكومات المطلقة، والسلطة المطلقة، والسلطة الموروثة، وسلطة الفرد»[٧].

ولذلك، فإن من يتهم الإسلام بأنه غير ديمقراطى، فإنه ـ وفقًا لكلام يوسف القرضاوى وفتحى عثمان ـ لا يفهم شيئًا عن الإسلام أو عن الديمقراطية أو عن كليهما. ولذلك فإنه من الظلم محاربة الإسلام من منبر الديمقراطية أو الهجوم على الديمقراطية من منبر الإسلام[٨].

---

(٦) عثمان (١٩٩٤) ص ٧٠، لانج (١٩٩٥) ص ١٩١، تميمى (١٩٩٨) ص ٣٥.

(*) فى الحقيقة التعارض هنا ظاهرى، فالشريعة وضعت أحكام رئيسية، وتركت كثيرًا من التفاصيل للمجهود البشرى على ألا ينتهك تلك الأحكام الرئيسية، ولا المقاصد الرئيسية للإسلام، فلا يمكن لأحد أن يقول بأن تشريع قوانين المرور على غرار مرور السيارات إذا كانت الإشارة خضراء وتوقفها إذا كانت حمراء ـ فيه تعدى على حاكمية الله، فحاكمية الله تعنى عدم انتهاك أحكامه بمقاصدها الرئيسية الخمسة، وترجمة المقاصد الرئيسية إلى قوانين، رئيسية وتفصيلية ـ (المترجم).

(٧) الترابى (١٩٩٢) ص ١٩.

(٨) عثمان (١٩٩٦) ص ٥٨.

من الخطأ الفادح، إلصاق العلمانية بالديمقراطية، فهما ـ أى الديمقراطية والعلمانية ـ ليستا مترادفتين.

من المفهوم أن يرفض المسلم حكم الشعب إذا كان هذا يعنى أن تحكم مجموعة من الناس ـ لمجرد أنها تحظى بغالبية مقاعد البرلمان ـ كما يحلو لها وكما تصور لها أهواؤها: وأن تحكم بما تشاء وكيفما تشاء. ولكن هذا ليس الوضع الحقيقى حتى فى الديمقراطيات الغربية. فحكم الشعب ليس تسلط الشعب أو سلطته المطلقة. ولذلك فإن الدساتير الغربية لا تحمى مواطنيها من الدولة فقط، بل تحمى كذلك الدولة من مواطنيها، كما تحمى الأقلية من الأغلبية.

والوضع فى الإسلام ليس مخالفًا لذلك[٩].

وهناك فكر سائد فى الديمقراطيات الغربية: أن هناك معايير وقيمًا يجب ألا تمسها القوانين بأى شكل من الأشكال.

وأعتقد أن على المسلمين بدلًا من الوقوف عند مفردات والخلاف على مصطلحات، وإضاعة الجهد فى مجادلات كلامية، أن يتبينوا أن أهم أهداف الديمقراطية ووظائفها، إنما هى تأمين وجود رقابة منظمة على الحكومات لمنع الظلم والاستبداد والتسلط، وسوء استخدام السلطة، وتنفيذ السياسات التى يرضى عنها الشعب، وما هذا إلا جوهر المقاصد الإسلامية، حيث يأمر القرآن ـ على سبيل المثال ـ بالعدل والإحسان وإيتاء ذى القربى، والحكم بين الناس بالحق، وأداء الأمانات إلى أهلها، وما إلى ذلك من أوامر قرآنية وأحاديث نبوية، تبنى مجتمع التكافل، وتمنع الغش والاحتكار، وكل ذلك فى إطار رئيسى للشورى.

ويتم تحقيق هذا فى ديمقراطية إسلامية، بجعل القرآن الكريم المصدر الأعلى للدستور (سيكون هذا اللبنة الأولى لديمقراطية إسلامية). يجب أن توضع جميع القوانين المستمدة من القرآن الكريم موضع اعتبار وقياس من قبل قانونيين مسلمين (هذه الخطوة هى اللبنة الثانية فى الديمقراطية الإسلامية). أما اللبنة الثالثة، فهى قيام حياة نيابية إسلامية بناءً على التوجيه القرآنى بوجوب الشورى، والذى ورد فى سورتين: [آل عمران: ١٥٩، الشورى: ٣٨] وقد حملت السورة الثانية هذا الاسم لأهميته، مما دفع بالشيخ محفوظ نحناح زعيم الحركة الإسلامية الجزائرية لأن يقترح تسمية الشكل الإسلامى للديمقراطية، شورى قراطية.

---

(٩) الترابى (١٩٩٢) ص ٢١.

لقد أمرت الآية ١٥٩ من سورة آل عمران الرسول أن يشاور المؤمنين فى الأمر، والآية ٣٨ من سورة الشورى أمرت المؤمنين كافة بالشورى وسويت بفرض الصلاة. وهذه الصيغة ذات أهمية قصوى.

لا ينكر أى مسلم فى يومنا هذا وجوب الأخذ بالشورى، ولا نفكر أن الشورى يمكن أن تتم فى المجتمعات الحديثة ذات الكثافة العالية من خلال كل الأفراد، بل من خلال مجلس منتخب يمثل ناخبيه، وتلك هى (اللبنة الرابعة فى البناء الديمقراطى).

أما السؤال الذى يمكن أن يطرح من وجهة نظر إسلامية ويكون موضع خلاف، ليس وجود مجلس للشورى، ولكن كيفية انتخاب أعضاء هذا المجلس.

فإذا قام الحاكم ـ كما هو متبع فى كثير من البلدان الإسلامية ـ بتعيين أعضاء هذا المجلس، فكأنما يقوم الحاكم الذى يجب مراقبته بمراقبة نفسه بنفسه. ولذلك هناك تأييد متزايد للانتخابات العامة الحرة لممثلى الشعب، ويحظى هذا الاقتراح بموافقة غالبية المسلمين[١٠] (اللبنة الخامسة فى البناء الديمقراطى).

قد يثير البعض عقبة من المحتمل أن تعوق الممارسة الديمقراطية، حين يقول إنه يجب على المسلم السنى أن يمتنع عن أن يطلب لنفسه منصبًا سياسيًا. حيث إن الرسول محمدًا ﷺ لم يعين أحدًا فى منصب قيادى إذا طلبه لنفسه[١١].

والرد على هذا هو أن المقصود بذلك المنع هو من يريد المنصب ليكسب من ورائه نفوذًا وجاهًا ومالًا، فقد قال نبى الله يوسف لفرعون ﴿ٱجْعَلْنِى عَلَىٰ خَزَآئِنِ ٱلْأَرْضِ﴾ [يوسف: ٥٥].

أما إلزام الحاكم بالأخذ برأى ممثلى الشعب (اللبنة السادسة فى البناء الديمقراطى)، فأول ما يؤيد هذا أن القرآن لا يرى الأمير أو السلطان أو الحاكم وحده خليفة لله على أرضه، بل كل إنسان، كل إنسان فرد خليفة [البقرة: ٣٠] (من هذا المنطلق فإن الإسلام يعرف سلطة الشعب).

وهناك من السنَّة ما يؤيد هذا، فلقد أخذ محمد ﷺ بمبدأ الشورى فى الأمور غير الدينية، وكان يستجيب لرأى الغالبية، حتى وإن خالفت رأيه. فقد اتبع رأى الحباب بن المنذر قبل موقعة بدر (٦٢٤) بجعل مواقع المسلمين قبل آبار المياه وليس بعدها.

---

(١٠) عثمان (١٩٩٦) ص ٤/ ٤٣.

(١١) ففى الحديث «إنّا لا نولى على هذا العمل أحدًا سأله، ولا أحدًا حرص عليه». البخارى [٧١٤٩]، ومسلم [١٤/ ١٧٣٣].

ولقد استجاب لرأى سلمان الفارسى بحفر خندق حول المدينة فى المعركة التى حملت هذا الاسم (معركة الخندق) عام ٦٢٧م، وهو عمل غير مسبوق فى وقتها(*).

أما فى موقعة أُحد عام ٦٢٥م فقد نزل الرسول على رأى الغالبية ونفذه مخالفًا بذلك رأيه الخاص. ولقد خسر المسلمون هذه الموقعة؛ لأنهم خالفوا رأى الرسول وقاتلوا أعداءهم المكيين فى ساحة قتال مكشوفة.

يذكر القرآن إمكانية اختلاف آراء ووجهات نظر المسلمين ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِى ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ ۖ فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ ﴾ [النساء: ٥٩] إلا أنه بالرغم من ذلك، يحث المسلمين على تفادى الخلافات الداخلية ويحضهم على التآلف فيما بينهم. ويعبر هذا الاحتياج إلى التآلف والوحدة عن نفسه فى صور شتى، مثل الخوف من وجود تناحر وخلافات بين الأحزاب المسلمة فى البرلمان (فى ماليزيا). يزيد الخوفَ من الخلافات والرغبةَ فى البعد عنها إيمان بعض المسلمين بأن القرآن يتضمن إجابات واضحة لا تقبل التأويل لجميع الأسئلة، وبالتالى فإن اختلاف وجهات النظر ما هو إلا دليل لسوء النوايا (أو ما هو أسوأ من ذلك). ألم يذكر القرآن أن هذا الكتاب لم يغفل عن أى صغيرة أو كبيرة كما ورد فى سورة الأنعام [الآية ٣٨] ﴿ مَّا فَرَّطْنَا فِى ٱلْكِتَٰبِ مِن شَىْءٍ ﴾ [الأنعام: ٣٨]؟ وكذلك قال: ﴿ ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ﴾ [المائدة: ٣].

يغيب عن هؤلاء أن الإسلام إنما أتمه القرآن فيما يتعلق بأصول المسائل الدينية، كالعقيدة والعبادة والأخلاق؛ ولذلك فاختلاف وجهات النظر مقبول وجائز عند تطبيق المقاصد القرآنية الرئيسية فى مجالات الحياة المختلفة الأخرى، ومن بينها السياسة.

من ناحية أخرى، فإنهم يقللون من قدر المساحات المتاحة فى المجالس النيابية لاتخاذ القرارات؛ لأنهم يغفلون عن وظيفة أساسية للبرلمان الإسلامى. فالبرلمان الإسلامى لا تنحصر وظيفته فى البت فى الأحكام الموجودة فعلًا فى القرآن والسنة، ولكن هناك مجالات أخرى تتعدى ما هو موجود فعلًا، مجالات يجب إنشاء أحكام فيها بما لا يخالف المبادئ الأساسية والأخلاقية للإسلام، بحيث تتطابق مع القرآن والشريعة ولا تخالفهما (اللبنة السابعة فى البناء الديمقراطى).

فهناك فى آخر الأمر ضرورة لإصدار تشريعات لا تنظم الجوانب الفنية لبناء المدن والتعريفة

(*) بل إنه توقف عن مفاوضة بعض الأحزاب لينصرفوا عن قتاله، عندما تجمعوا على المسلمين فى المدينة لاستئصالهم، وذلك نزولًا على رأى كل من سعد بن معاذ وسعد بن عبادة ـ (المترجم).

الجمركية والمسائل الصحية وضمانات العمل وغيرها فقط، بل أيضا هناك ضرورة لإصدار أحكام تكميلية فى مجال التعزير مثلًا. حدث هذا فى عهد الخلافة العباسية، حيث وجد نظامان للأحكام تزامنا معًا: أحكام الشريعة من ناحية، ومن ناحية أخرى نظام إدارة وأحكام متحرر نسبيًا، تم من خلاله استحداث عقوبات لم يذكرها القرآن بالتفصيل، مثل دفع الغرامة نقدًا، والسجن.

وجود المنفذين والمشرعين جنبًا إلى جنب يكفل تقسيم السلطات للديمقراطية الإسلامية (اللبنة الثامنة). ويعبر عن هذا أوضح تعبير انتخاب رأس الدولة عن طريق انتخابات نيابية.

واستقراءً لتاريخ خلفاء الرسول الأوائل، نستطيع أن نتبين عدم وجود نظام ثابت لاختيار الخليفة (اللبنة التاسعة). لقد تم اختيار أبى بكر بعد جدال عنيف دار بين المهاجرين والأنصار. أما الخليفة الثانى عمر، فتم انتخابه عن طريق التسمية ثم البيعة، والخليفة الثالث عثمان تم اختياره من مجلس ضم ستة أشخاص اختارهم عمر قبل وفاته، ثم بايعه الناس، وعلىّ سماه البعض ثم بايعته الأغلبية.

- ٤ -

ينتج عن هذا العرض فى رأيى حقيقة ثابتة، هى أن الإسلام فى حد ذاته لا يعادى الديمقراطية، بل على النقيض يتضمن تسع لبنات أساسية لتوطيد أركان ديمقراطية إسلامية، ما على المسلمين إلا العمل الجاد على تحقيقها، وبدونها لن يحصلوا على مكانتهم اللائقة فى العالم.

ولذلك يبدو اتهام المسلمين والإسلام بالعداء للديمقراطية ضربًا من ضروب التزييف.

لن تتشابه الديمقراطية الإسلامية بالضرورة مع تلك التى فى ويستمنستر (الديمقراطية التى تحكم إنجلترا) لأن العالم العربى الإسلامى يملك أشكالًا من التعددية والثقافية والحضارية، وتوزيع للسلطة ذات طبيعة خاصة به فقط. ولكن حتى فى الغرب فويستمنستر لا يشبه سوى ويستمنستر. ولا يصح أبدًا تعريف الديمقراطية بالشكل الذى يؤدى إلى وصف جماعة من الناس تؤمن بالله وتستمد من إيمانها هذا أحكامًا وقيمًا تحدد تعاملاتها كمواطنين، بأنها غير مؤهلة لممارسة الديمقراطية. ففى هذا الحال يصبح الأمريكيون ديمقراطيين سيئين جدًا؛ لأن تقلص المسيحية ظاهرة أوروبية وليست أمريكية.

ويبقى تساؤل يستحق التأمل، وهو: كيف يتم الترحيب بأحزاب مسيحية فى كل من ألمانيا

وإيطاليا وغيرها من دول أوروبا(*)، وفى الوقت نفسه توصف أحزاب إسلامية كالتى فى تونس والجزائر بأنها غير ديمقراطية؟

ومن الخطأ الفادح أن يتوصل المحللون للتاريخ السياسى للإسلام، وليس للإسلام وقواعده، إلى نتيجة مفادها: أن المسلم فيما يخص ممارسة الديمقراطية موصوم بعدم ممارستها بحكم ميلاده. فلقد عانت أنحاء العالم كلها فى آخر الأمر من مسألة الديمقراطية سواء دانت هذه الأنحاء بالمسيحية، أو الكونفوشيوسية، أو البوذية أو الهندوسية، أو اليهودية، أو الإسلامية. أما إفريقيا السوداء والصين ومعظم أنحاء آسيا وكذلك كثير من دول أمريكا الجنوبية فلم تنضم بعد إلى معسكر الديمقراطية.

أما تطور الديمقراطية فى أوروبا، فقد استغرق قرونا كثيرة، وشهد انتكاسات مريرة(**). وفى هذا السياق، يكون إلصاق تهمة خروج العالم الإسلامى من التاريخ على حد وصف مارك هيللر من قبيل الأحكام المسبقة وانعدام المعرفة إن لم يكن التضليل.

يأمل الكثير من مجموعات المعارضة ـ وبخاصة تلك التى تتخذ من الغرب مقرّا لها ـ فى قبول آليات المراقبة الديمقراطية للحكومات. أما أن يتوقع المرء أن تهتم السلطات فى العالم الإسلامى بإقرار الديمقراطية وتطورها، فهو جهل بطبيعتها، ولكن لم يعد فى وسع هذه الحكومات إلا تبنى واجهة ديمقراطية (ديمقراطية شكلية).

ولكن يتفق معظم الكتاب الغربيين المشاركين فى الكتاب الذى يحمل عنوان:

«ديمقراطية بلا ديمقراطيين؟ تجديد السياسة فى العالم الإسلامى». والذى صدر تحت رعاية غسان سلامة ـ بالرغم من عنوانه المثير للشك ـ أن العالم الإسلامى يشهد بعض التحركات فى اتجاه الديمقراطية، وهذا الوضع وصل إليه العالم الإسلامى بفضل شخصيات مهمة عملت كل منها بطريقتها خطوة خطوة على التمهيد لإرساء قواعد التعامل الديمقراطى، مثل جمال الدين الأفغانى (١٨٣٨ ـ ١٨٩٧)، ومحمد عبده (١٨٤٩ ـ ١٩٠٥)، وعبد الرحمن

(*) كذلك لم تخل حكومة إسرائيلية واحدة من مشاركة أحزاب دينية بها ـ (المترجم).

(**) الديمقراطية التى نعرفها اليوم بعلامات رئيسية منها: حق كل المواطنين فى التصويت، وحق كل المواطنين فى الترشيح، لم تعرفها دول أوروبا الغربية وأمريكا واستراليا إلا فى القرن العشرين: النمسا ١٩١٨، بلجيكا ١٩٤٨، كندا ١٩٧٠، الدنمارك ١٩١٥، فنلندا ١٩٤٤، فرنسا ١٩٤٦، إيطاليا ١٩٤٦، هولندا ١٩١٩، النرويج ١٩١٣ البرتغال ١٩٧٠، إسبانيا ١٩٧٧، السويد ١٩١٨، سويسرا ١٩٧١، بريطانيا ١٩٢٨، الولايات المتحدة ١٩٦٥، كندا ١٩٧٠، استراليا ١٩٦٢، اليابان ١٩٥٢ ـ المصدر: ركل السلم بعيدًا، جون تشانج، من منشورات مكتبة الشروق الدولية، صفحة ١١٨ ـ (المترجم).

الكواكبى (١٨٥٤ ـ ١٩٠٢)، ورشيد رضا (١٨٦٥ ـ ١٩٣٥)، ومالك بن نبى (١٩٠٥ ـ ١٩٧٣)، ومحمد أسد (١٩٠٠ ـ ١٩٩٢)، وفتحى عثمان، وحسن الترابى، وراشد غنوشى[١٢] فى منفاه بلندن، وچيفرى لانج أستاذ الرياضيات الأمريكى المسلم فى ولاية كنساس.

فى ظل ما سبق ذكره، أعتقد أنه على الغرب أن يراجع موقفه المتشكك والمنتقد من قِبَل جماعة المعارضة الإسلامية التى ترغب فى تغيير الأوضاع فى أوطانها من خلال المناقشات الديمقراطية. إن هناك عوامل مشتركة بين هذه الحركات، التى تنادى بحقوق الإنسان وحق المواطنة، وحركات حماية البيئة، والحركات التى تهدف إلى حماية المرأة والمجموعات الإثنية.

يعرف أعضاء هذه الحركات، كما يعرف الكثيرون من الناس فى الغرب ممن يعملون عقولهم فيما وصل إليه العالم اليوم، أن المجتمع الحديث ليس أمامه سوى ثلاثة خيارات: أن يستمر متمسكًا بمشروع الحداثة بمفهوم تنويرى عقلانى، أو الاستسلام للنسبية الحضارية غير القادرة على إنتاج معنى أو مغزى للحياة، أو إحياء روابطهم بدياناتهم. يرى الكثير من الأكاديميين من شباب المسلمين فى «مشروع الحداثة» نموذجًا مفلسًا، وما بعد الحداثة ما هو إلا طريق فكرى مسدود لا أمل فيه، لذلك فهم يراهنون ويختارون دين آبائهم؛ فما الضرر من ذلك؟.

إن محاولتهم لتسييس الإسلام بصفة أيديولوچية هى محاولة تحرر وتقدم، هى إجابتهم الفكرية وردهم على سيطرة الغرب على مجريات الأمور. فالإسلام بالنسبة لهم دافع وشرعية وتسويغ لأفعالهم، مثله مثل كل الأديان. إنهم يهدفون إلى أن يستبدلوا بمجتمع الأنا مجتمع النحن، مجتمع التعاون والتكافل، ولا يجب أن تحرم هذه الجماعات والحركات من حق المعارضة والمقاومة[١٣].

---

(١٢) أهم كتب الغنوشى فى هذا الموضوع هو «الحرية العامة فى الدولة الإسلامية». انظر تميمى (١٩٩٨) حيث يشتمل على ملخص رائع لفكره.

(١٣) توصى الشريعة الإسلامية بإطاعة أولى الأمر، والصبر عليها، ولكنها فى نفس الوقت تبين أن تولى الأمر يتم بالشورى، والطاعة مرتبطة بألا تكون فى معصية، حتى جاء فى الحديث أن «أفضل الجهاد عند الله كلمة حق عند سلطان ظالم» كذلك بينت اجتهادات فقهاء المسلمين قديمًا وحديثًا كيفية ذلك الحكم الذى يلتزم الناس بطاعته، وانظر فى ذلك للكتب الآتية على سبيل المثال:

* غياث الأمم، الإمام الجوينى.
* السياسة الشرعية: ابن تيمية.
* السياسة الشرعية: الماوردى.
* سلوك المالك فى تدبير الممالك: شهاب الدين أحمد بن أبى الربيع، تحقيق د. حامد ربيع.
* الفكر القانونى والسياسى فى القرآن الكريم، د. عبد الله الأشعل.
* الدولة الإسلامية والمبادئ الدستورية الحديثة، د. أحمد أمين.
* تأميم الدولة للدين، د. سيف عبد الفتاح.
* مدخل فى دراسة التراث السياسى الإسلامى، د. حامد ربيع.
* الإسلام والسياسة، د. محمد عمارة.

لقد صرح حسن الترابى عام ١٩٩٢ فى حوار دار فى واشنطن دى. سى: «إذا كنتم تريدون إبعاد الإسلام، فعليكم الابتعاد عن صناديق الاقتراع فى الانتخابات».

وليس هناك من شك فى أن الأحزاب الإسلامية الديمقراطية ستحصد كثيرًا ـ إن لم يكن أكثر ـ الأصوات فى الانتخابات فى البلدان الإسلامية كافة، بشرط أن تكون هذه الانتخابات حرة وتُجْرَى بنزاهة تامة. ولكن هل توجد مثل هذه الانتخابات الحرة النزيهة؟

***